ظهورالتأويل في الدرس اللغوي عند العرب بين النظرية والتطبيق

The emergence of interpretation in the language lesson of the Arabs between theory and practice

Dr. Majdi hussin ahmad shahadat
Associate Professor of Arabic Language / Al-Balqa Applied University / Irbid University College / Department of Arabic Language
Email: Ma.fa@bau.edu.jo

Abstract

This research deals with the study of the phenomenon of interpretation in the Arabic linguistic thought, as this phenomenon has a strong presence in the linguistic study. And logical reasoning, then interpretation becomes the most important means of the linguistic lesson in graduation and guidance. In order to achieve scientific validation of this phenomenon, the study followed a historical and comparative approach in monitoring interpretation practices among grammarians since the early linguistic activity of the Arabs.

***Keywords**: interpretation / grammar / assets / syntax*

المقدمة

إن الفلسـفة النحوية في الفكر اللغوي العربي تهدف في إطارها المرجعي إلى تفسـير الظواهر اللغوية تفسـيراً واضـحا يبتعد عن الاعتباط والتعسـف، بحيث تخضـع الأسـاليب والتراكيب اللغوية لهذه الأصـول والقواعد بكل توافق تام ، ولكن ظهرت في اللغة مستويات من الاستعمالات المتنوعة والأساليب والتراكيب لم توافق ما وضـعه النحاة في بعض الأصـول والقواعد، فلجأ النحاة إلى التأويل لتحقيق ذلك التوافق المنشـود في تقعيدهم بين الأصول وواقع الاستعمال. فالتأويل النحوي يفسر أحيانا فلسفة الفكر النحوي ويعلل أحيانا أخرى تخريجات النحاة؛ لذا غدا التأويل أهم الآليات التي دعمت أصـول الفكر اللغوي كما أراده واضـعوه الأوائل.

وعليه جاءت محاور الدراسة لتقدم تصورا أوليا للتأويل مصطلحا واستعمالا وتتتبع الظهور التاريخي لهذا المصطلح بين الممارسات اللغوية في تقعيد الأصول، وصولا إلى الشروح في فترات متأخرة وفق منهج تاريخي تحليلي مقارن . وهي على النحو الآتي :

1- التأويل لغة و اصطلاحا.

2- ظهورالتأويل في البيئة اللغوية .

3- أسباب التاويل.

4- نماذج تطبيقة على التأويل.

5- الخاتمة.

1- التأويل لغة و اصطلاحا :

التأويل في اللغة :هو من أوّل يُؤول ، من الجذر آل يؤول[1]، وفي اشتقاقه قولان، الأول: أن يكون من (الأوّل) : أي : الرجوع، فيقال : آل الشيء يؤول أوْلا ومآلا: رجع، وأوَلَ إليه الشيء: رجعه، وآلت عن الشيء ارتدت[2]. والثاني: أن يكون مشتقا من (الإيالة) وهي السياسة. قال ابن منظور: وألْت الشيء أوْلاً وإيالاً: أصلحته وسُسْتُه... والإيالة السياسة وآل عليهم أولاً أي: وُلِي[3]. وعليه يُلاحظ أن الدلالة اللغوية تبين أن التأويل على القول الأول هو تفسير الكلام وشرحه حتى يُرجع به إلى أصله الذي كان عليه، أما القول الثاني فالتأويل تسيس الكلام سياسةً حتى يُحمل على معانيه المقصودة.

أما التأويل في الاصطلاح فلا يبتعد كثير عن المعنى اللغوي فأبوعبيدة معمر بن المثنى يرى أن التأويل هو التفسير[4]، وجاء عند ابن منظورالتأويل: هو نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي في المعنى الذي لا يفهم من ظاهر الكلام[5]. وكذلك قال الشريف الجرجاني:هو"صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله"[6]، أما التأويل النحوي فمع كثرة اعتماد النحويين عليه فأغلب كتبهم تخلو من تعريف صريح لهذا المصطلح والمراد منه أو ما يوضح معناه، إلا من بعض الإشارات التي ظهرت في تعليقاتهم عندما كانوا يريدون توجيه بعض التراكيب لتتوافق مع القواعد والأصول التي أثبتوها فكرا لغويا للعربية. ويرى أغلب المحدثين أن التأويل هو ما مارسه النحاة من تخريج للنصوص وتأويلها كي تتفق مع أصولهم، فقال بعضهم: التأويل هو حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو[7]. وعرّفه آخر بأنه النقل من فصيح الكلام مخالفاً للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد على ألا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطرادها[8].

وعلى هذا الأساس فإن النجاة كانوا يمارسون التأويل والتخريج عندما تدعو الحاجة والصناعة النحوية إلى ذلك، وهم على صواب في كثير مما فعلوا؛ لأنهم ابتعدوا عن طريق تلك التأويلات تجاوزوا حد الجمود في أصولهم، وقد بين ابن هشام الانصاري[9] في حديثه عن الصنعة النحوية أن الحذف الذي يُلزم النحوي النظر فيه من التوثيق هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو العكس، أو شرطا بدون جزاء أو

العكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل... . ورأى بعض المحدثين أن فكرة التأويل فكرة هامة وضرورية في النحو العربي، لأن النحاة لم يتكلفوا التأويل ولم يصطنعوه، وإنما اعتمدوا على مبادئ سليمة في قياس النظير على النظير والاستدلال بالحاضر على الغائب، ولهذا فإن التأويل والتقدير في نظره ضرورة يحتاج إليها علم النحو في بعض أبوابه، فالتأويل في الدرس النحوي يستلزم التقدير الذي قد لا يتم المعنى إلا به، ولا تتضح إشاراته إلا بذكر المحذوف ورد الأسلوب إلى نظمه، ولن يحدث ذلك إلا عن طريق التأويل وأساليبه[10]. وترى الدراسة في التأويل النحوي أنه غالبا ما يُلجأ إليه في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفا للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة، فكان التأويل ملاذهم الآمن في محاولة توجيهها بصورة تجعلها متفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير مخالفة لها.

2- ظهورالتأويل في البيئة اللغوية

لقد مارس أوائل النحاة التأويل دون أن تظهر هذه الكلمة في مؤلفاتهم، إذ لم نجد هذه الكلمة عند سيبويه والفراء والأخفش، ثم من تلاهم من النحاة مرورا بالمبرد والزجاج وأبي على الفارسي وابن جني وغيرهم حتى نحاة القرن السابع والثامن. ولكن ظهرت هذه الكلمة عند أبي حيان الأندلسي من المتأخرين، يقول السيوطي نقلا عن أبي حيان: قال أبو حيان في شرح التسهيل:" التأويل إنّما يُسوَّغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتأوّل، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"[11]. ويبدو أن النحويين لم يكونوا يتأولون ما كان لغة لقوم تكلم بها أصحابها، فالكلام المؤول قد يكون كثيرا لكنه لا يكون أكثر من الكلام الذي يُحمل على ظاهره، وما قاله أبو حيان لايبتعد عن التصور السابق بين النحاة للتأويل، فلم يكن يُلجأ للتأويل إلا إذا كان الكلام لايوفق القاعدة بل يقرّه الاستعمال، أو كان في الكلام وجه نحوي لا يظهرعامل صريح يمكن نسبة العمل إليه، فعندئذ لابد من التأويل؛ لذا قال المتأخرون: إن التأويل هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير، وذلك ما يتم عن طريق الحذف أو الزيادة أو الإضمار أو التقديم والتأخير أو التضمين[12] .

لقد ظهرت الحاجة للتأويل عند النحويين في مواطن متابينة ففي الوقت الذي رأينا فيه عدم التوافق التام بين القواعد النحوية المعيارية وواقع الاستعمال كان التأويل ملاذهم الآمن لتوجيه ذلك التباين، على الرغم من أنهم لا يريدون بذلك توجيه الشاذ من الكلام المستعمل، فالمبرد يقول فيما نقل عنه ابن السراج[13]" وليس البيت الشاذ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو... وإنما يركن الى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لا حجة معه وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه" . فالمبرد بكلامه هذا يوضح أن الشاذ ونحوه يُطرح ولا يعتنى بتأويله[14].

إذن، فالنحاة لم يبحثوا التأويل اصطلاحا، ومن كتب منهم في الأصول النحوية لم يتعرض لهذه القضية وأسبابها؛ لأن التأويل عندهم وسيلة لتثبيت النظرية النحوية التي سعوا لتطبيق أصولها وقواعدها على واقع الاستعمال كله دون أن يشذ منه شيء. لذا رأى المتأخرون[15] أن الأوائل من النحاة لم يبحثوا موضوع التأويل بحثاً مباشراً في كتب أصول النحو، وربما كان السبب في ذلك أن التأويل لم تتبلور له صورة مستقلة في أفكار الدارسين كفكرة القياس مثلا، فقد طبقوا مظاهرالقياس دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها ببعض الآخر، ويجمعوها تحت عنوان واحد، ومرد ذلك أنهم عدوا التأويل أثرًا لشيء آخر، فقد عدوه مظهرا لتوجيه الاستعمالات التي خرجت عن أصولهم كما في توجيهات المسألة الزنبورية مثلا.

وربما كان غياب حديث النحاة الأوائل عن التأويل لأنه لم يكن من أصول النحو التي كان لها دورها الفعال في كثير من قضايا النحو ومسائله بل كان مجرد وسيلة إثبات كما ذكرنا آنفا، لكن الدراسات الحديثة في النحو وعلله اهتمت بإشارات المتأخرين بالتأويل، فعقد محمد عيد في كتابه أصول النحو العربي فصلا سَمَاه (التأويل النحوي) ووضحه بقوله: هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر[16]، وتعرض عدد من النحويين المعاصرين إلى قضية التأويل النحوي على نحو غير مباشر سيما أولئك الذين دعوا إلى تيسير النحو العربي، منهم: إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو[17]، وعبد المتعال الصعيدي في كتابه النحو الجديد[18]، والدكتور شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو[19]وغيرهم. إذ ظهر التأويل بكل وضوح عند رواد حركة إحياء النحو حين نقدوا منهج القدماء في استنباط القواعد ومعالجة النصوص، وقد استعملوا للتعبير عن التأويل عبارات مختلفة نذكر منها :

1 التقدير[20] : وهو من أكثر الألفاظ دورانا في كلامهم ولا يكاد موضع إعراب تعددت فيه الوجوه الإعرابية يخلو من هذه الكلمة؛ لذا أشار المتأخرون من علماء اللغة أن هناك علاقة بين التأويل والتقدير علاقة اجتماع، ففي توضيح إعراب سورة الانشقاق وعندما اصطدمت القاعدة النحوية بهذه الآية تأوّلوها فقالوا: التقدير: إذا انشقت السماء انشفت، فاجتمع فيها الأمران معا: التأويل والتقدير[21].

2. التوجيه[22] : حاول بعض المعاصرين التفريق بين كلمتي (التأويل) و(التوجيه) باعتبار أن هناك فرقاً دقيقاً بينهما[23]، فالتأويل عندهم أهم من التوجيه، والظاهر أن النحويين يطلقون التأويل ويريدون به توجيه النص ويطلقون التوجيه ويريدون به تأويل النص، دون التفريق بينهما لكنهم يستعملون كلمة توجيه عندما يكون الإشكال قرب إلى الصناعة النحوية منه إلى المعنى ويستعملون كلمة (تأويل) عندما يكون الإشكال أقرب إلى المعنى منه إلى الصناعة النحوية، على الرغم من أن المعالجة واحدة تأويلا أو توجيها .

3 الوجه[24] : وهو من الألفاظ التي يكثر دورانها عند تعدد الوجوه الإعرابية، فسيبويه يقول (ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه أمر، قول العرب: هو رجل صدق معلوما ذلك، وهو رجل صدق معروفا ذلك، وهو رجل صدق بينا ذلك، كأنه قال: هذا رجل صدق معروفا صلاحه، فصار حالا وقع فيه أمر، لأنك إذا قلت: هو رجل صدق فقد أخبرت بأمر واقع، ثم جعلت ذلك الوقوع على هذه الحال ولو رفعت كان جائزا على أن تجعله صفة، كأنك قلت: هو رجل معروف صلاحه)[25]. و يُلاحظ أن سيبويه يستخدم التأويل من خلال عرض وجوه إعراب كلمة (معروف)، فتكون حالا منصوبة، وتكون صفة لرجل، وتكون خبرًا مقدما لصلاحه. ويُزاد على هذه الألفاظ ألفاظا أخرى يطلقها النحويون ويريدون منها دلالة التأويل ومفهومه مثل: إجراء كذا مجرى كذا[26] ، إلحاق كذا بكذا[27]، أو إعطاء كذا حكم كذا، أو أنزلوه منزلة كذا[28]، أو قياسا أو مفيس على كذا. [29]

و الدرسات المعاصرة ذكرت مصطلحات أخرى أقل تكرار من المصطلحات الثلاثة السابقة لكنها ظهرت تارة في كتب إعراب القرآن و تارة في كتب النحو و شروحها ، ومنها على سبيل الذكر الاعتقاد[30]، و الاحتمال[31]، و الحجة[32]، و التناول[33] و غيرها بحضور أقل .

2- أسباب التأويل

اهتمت الدراسات الحديثة بالتأويل وأسبابه بعد هذا الحضور المباشر له في الدرس اللغوي القديم ، إذ كان التأويل ملاذا أمنا للنحاة في كثير من القضايا اللغوية ، وعليه صار لازما تتبع هذه الظاهر وتحديد الأسباب الحقيقية الموجبة لمثل هذا الحضورمع وجود الضوابط الرئيسة في قبول التأويل للضرورة، فخرجت الدراسات المعاصرة بعدة أسباب منها :

1 التوجيه المعياري للأصول النحوية كما في نظرية العامل .

في الوقت الذي وضع النحاة أصولا وقواعد تحكم لغة العرب وتضبطها ضبطا منطقيا كان لابد لمناصري هذا التقعيد ان يأوّلوا أي استعمال بما يوافق تلك الأصول ويحقق المعيارية التامة كما أصّلوا لها، لذا وجدنا التأويل ينتشر كثيرا في غالب الاستعمالات التي جاء بها خروج عن تلك الأصول كما في مسألة حذف الفعل مع فاعله المضمرعلما أن أمثلته بالقرآن الكريم كثيرة جدا وتحتاج التفسير والتوضيح[34]. فما كان من النحاة إلا أن أولوا هذه النصوص وحملوها على أصول قواعدهم؛ كي تسلم لهم تلك الأصول التي يصدرون عنها، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين أم بغداديين.

لقد كان التأويل عند النحاة الطريق الأسهل لموافقة المعيارية الأساسية في بناء الجملة وتوابعها؛ لذا وجدنا جلّهم بدء من سيبويه والكسائي والفراء قد استعانوا بالتأويل ، وكذلك الحال عند علماء التفسير الذين اشتُهر بميله إلى التأويل في كثير من النصوص كأبي حيان الذي كان يختار أقرب التخريجات والتأويلات، و مع أن التأويل بدا في باكورة النشاط اللغوي بسيط يدور حول مسائل جزئية في الفلسفة النحوية إلا أنه سرعان ما تحول مع تطور الفكر اللغوي إلى منهج متكامل في تناول النصوص و تخريج ما يخالف القواعد منها[35] .

ومن الأمثلة التي جاء التركيب فيها مخالفا لما وضعوه من قواعد: قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كافة للناس) [36] إذ منع أكثر النحاة أن تكون كافة حالا من المجرور في قوله تعالى: للناس؛ لذلك تأولوا كافة في هذه الآية لتصح لهم قاعدتهم التي تمنع تقديم الحال على صاحبها المجرور. و كذلك منع النحاة اتصال الفعل بالضمير المسند للمثنى أو الجمع قال تعالى:(ثُمَّ عَمُوا وَصَمّوا كَثير منهم) لتصح لهم قاعدتهم التي تمنع اتصال الضمائر بالأفعال، قال الرازي فيها ثلاث وجوه[37] :الأول: على مذهب من يقول من العرب: أكلوني البراغيث والثاني: أن يكون (كثير منهم) بدلا من الضمير في قوله:(ثُمَّ عَمُوا وَصَمّوا) والإبدال كثير في القرآن والثالث: أن(كثير منهم) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير :هم كثير منه .

2 الانتصار لرأي المدرسة في توجيه بعض الاستعمالت اللغوية

نذكر من ذلك أن الكوفيين يجيزون تقديم معمول اسم الفعل عليه من غير تأويل، ودليلهم قوله تعالى: (كتابَ الله عَلَيْكُمْ) ، بينما لا يجيز البصريون ذلك فلجأوا حينئذ إلى التأويل[38]. ويجيز الكوفيون عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، ودليلهم قوله تعالى: هو يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ منهما رِجَالاً كَثيراً وَنِسَاء واتقوا الله الذي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)، لجا البصريون إلى تأويل ذلك، كي تسلم لهم قاعدتهم التي تنص على عدم جواز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض[39]، و أشارت الدراسات الحديثة كذلك إلى مسألة الحمل على الجوار التي أكثر منها اتباع المدرسة الكوفية و اعتبره من الأصول لديهم و هو ما رفضه البصريون[40] .

3 غياب العامل الظاهرالذي يُنسب العمل إليه

إن الأساس في توجيه النحاة للممارسات اللغوية يصدر عن رؤية واحدة هي نظرية العامل التي تفسر الحركات الإعرابية على أواخر الكلم في ضوء العامل والمعمول، وقد جاءت بعض الأساليب والتراكيب اللغوية بلا عامل ظاهر فيها يمكن نسبة العمل إليه، إذ قد يوجد منصوب ، ولا ناصب له أو مرفوع ولا رافع له، أو مبتدأ بلا خبر، عندئذ يلجأ النحوي إلى التأويل؛ ليبحث لهذه الكلمات عن عامل، و غالب هذا الأمر جاء عند المفسرين النحاة عند نظرهم إلى آيات الكتاب الكريم؛ إذ أخذوا يوجهون الآيات القرآنية لا يظهر عاملها توجيهات وتأويلات تتفق ومقتضيات هذه النظرية، وبناء على ذلك فإن المعنى يتوجه وفقا لهذه الآراء .

ومن الأمثلة على ذلك قال تعالى: (وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ۖ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ)(آل عمران،49) تمثل كلمة رسولا، مشكلا في هذه الآية؛ إذ لا ناصب لها ظاهر؛ لذا يقول الرازي[41]: وفي هذه الآية وجوه الأول: تقدير الآية ونعلّمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ونبّعثه رسولا إلى بني إسرائيل قائلا... الثاني: قال الزجاج: الاختيار عندي أن تقديره: ويكلم الناس رسولا، وإنما أضمرنا ذلك لقوله(أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ)، والمعنى: ويكلمهم رسولا بأني قد جئتكم. والثالث قاله الأخفش إن شئت جعلت الواو زائدة والتقدير: ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل رسولا إلى بني إسرائيل قائلا إني قد جئتكم بآية. و قال تعالى :﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ قال الرازي: قوله (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ) : مبتدأ خبره غير مذكور و لهذا اختلف المكفسرون و ذكروا فيه وجوه عديدة [42].

4. الولاء للطائفة الدينية

تعد ممارسات التأويل عند بعض الفرق الإسلامية في القرون الأولى من قيام الحضارة الأسلامية سببا مهما من أسباب التأويل للوصول بالنص غاية خاصة بهم، وتحميله على ظاهر معناه لتحقيق مآرب تتفق مع معتقداتهم ومذاهبهم، وقد كانت المعتزلة أكثر هذه الفرقة تلاعبا في اللغة ومراميها وهذا موطن الدراسة، و نذكر من ذلك أن المعتزلة لا يجيزون أن يكون ما هو مخلوق للعبد مخلوقا الله عزّ وجل، فما جاء فى الظاهر على خلاف ذلك، فإنه يؤول، ومن ذلك قوله تعالى:(ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا)(الحديد،27) يرى الفخر الرازي

أن (رهبانية) منصوبة بفعل مضمر يفسره الظاهر، تقديره: ابتدعوا رهبانية ابتدعوها، وقال أبو على الفارسي: الرهبانية لا يستقيم حملها على جعلنا؛ لأن ما يبتدعونه هم لا يجوز أن يكون مجعولا الله تعالى[43].و منه كذلك أخذ الإمامية من الشيعة بالمسح على الرجلين في مخالفة أهل السنة وذلك بتفسيرهم آية الوضوء وحملها على الجور لتخريج مذهبهم في المسح [44].

5–تعدد مصادر المادة اللغوية بين القبائل العربية

لقد جُمعت اللغة في القرن الثاني الهجري على يد الأوئل من علماء اللغة الذين خرجوا إلى القبائل العربية و سمعوا منه الفصيح الذي لا يعتريه شك؛ ليقيموا على ما سمعوه قواعد اللغة و ضوابطها، ولكن هذا المسموع لم يكن في كثير من الأحيان يجري على سنن واحد[45]، إذ كانت طريقة الأداء تختلف من قبيلة لأخرى، فقد كانت قبائل العرب في عصر السليقة اللغوية متباعدة متناثرة في شتى أنحاء الجزيرة العربية في نجد والحجاز وتهامة، وكان لكل قبيلة طريقتها وأسلوبها الخاص في الكلام، وهو ما عُرف عند اللغويين القدماء باللغات، قال أبو عمرو بن العلاء أحمل على الأكثر، وأُسمي ما خالفني لغات[46].وأهم ما أُخذ على اللغويين الذين جمعوا اللغة في تلك الفترة عدم التزمهم تصنيفا محددا في جمعهم، وإنما جمعوا اللغة من قبائل كثيرة لا حصر لها في نجد وتهامة والحجاز، دون أن يهتموا بنسبة المسموع إلى قائله، فسيبويه كثيرا ما يروي أقوالا غير منسوبة إلي قائليها، فتارة يقول : قال قوم من العرب تُرضى عربيتهم ، وتارة يقول اعلم أن بعض العرب يقول: ويلا له وويلةً له[47].

ولما جاء النحاة ليثبتوا قواعدهم على هذا المسموع أرادوا أن تكون لهذه القواعد صفة الإطراد، فقاسوا على الكثير الشائع في كلام العرب، وطرحوا ما عداه، ووصفوه بالشذوذ، أو أوّلوه ليتفق مع قواعدهم وأصولهم التي وصفوها[48]، من هنا ظهر التأويل مخرجا قويا وحجة رادعة للقليل الذي لم يكن شائعا وظهرت استعمالات القبائل اللغوية التي خالفة مذهبهم تحت وطأة التأويل والتوجيه ؛ لأنهم رأوا في قواعدهم الثبات الذي يوافق الأصول، و رأوا في استعمالات القبائل الشذوذ و الخروج الي لابد له من تأويل .

4–نماذج تطبيقية على التأويل :

أهم ما يمكن عرضه من نماذج تطبيقية على التأويل الذي مارسه المتقدمون بداية الأمر ما ظهر عندهم عن طريق وسائل مختلفة ذكرها ابن جني في باب شجاعة العربية[49]، وفيه يُلاحظ كيف استفاد علماء اللغة من توجيه كثير من قضايا الإعراب_ كما سيأتي تاليا _ تحت مسمى التقدير في إعراب المفردات مثلا

وعلامتها الإعرابية أوالتركيب ووظيفته النحوية، وأحيانا أخرى كان التأويل وسيلتهم لتوجيه النصوص المخالفة لقواعدهم عن طريق أساليب متعددة مثل :التقديم والتأخير، والفصل بين المتلازمات وغيرها.

1- التقدير الإعرابي في العلامات الإعرابية

إن ظاهرة التقدير الإعرابي في حقيقتها مظهر من مظاهر غلبة التفكير الفلسفي على الدراسات النحوية[50]؛ لذا يُلاحظ أن أحكام التقدير الإعرابي تخضع للتصور الشخصي الخاص بالنحاة أنفسهم وليست وليدة اللغة وضوابطها، فواضعوا تلك الأحكام إنما أرادوا أن يثبتوا فلسفتهم على تلك الاستعمالات التي لم توافق تنظيرهم في الإعراب، ولأنهم لم يثبتوها ساقهم تأويلهم إلى تقديرها لتكون فلسفتهم شاملة تستوعب الواقع اللغوي كله، لكن الحقيقة التي دعتهم إلى التقدير هواستقراؤهم الناقص للواقع اللغوي الذي اعتقدوا عن طريقه أن كل ما سمعهوا من البادية ينتمي إلى مستوى واحد، و لم يفطنوا إلى الفوارق اللهجية تركيبيا[51]، ولم يضعوا قواعد تستوعب المادة اللغوية خارج دائرة الاستقراء فكان التقدير هو ملاذهم الآمن .

وتظهر أهم حالات التقدير في العربية في تقدير الحركة الإعرابية التي استخدموها بعد أن وجدوا في اللغة مواطن عديدة لم توافق مفهوم الأثر الظاهر للإعراب الذي جاء بفعل العامل له[52]، و منها [53]:

أولا: الجمل التي لها محل من الاعراب

ثانيا: الأسماء المقصورة: وتقدر فيها الحركات الثلاث رفعا ونصبا وجرا .

ثالثا: الأسماء المنقوصة: وتحديدا حالتي الرفع والجر.

رابعا: المصدر المؤول: وتقدر فيه الحركات الثلاث.

خامسا: الأسماء المبنية: تقدر فيها الحركات الإعرابية الثلاث رفعا ونصبا وجرا.

سادسا: الفعل المعتل: و يظهر الإعراب تقديرا في حالتي الرفع والنصب في الفعل المعتل بالألف، والفعل المضارع المعتل بالواو والياء في حالة الرفع.

و عليه يُلاحظ أن التقدير للحركات الإعرابية في الحالات السابقة قام بصورة جدلية أحيانا ؛ لإنه كما تبين صدر من وحي النحاة ، لا من ضوابط اللغة ، فإعراب الاسم المقصور في حالة الرفع يقوم على وصف تعليل أساسه الحفاظ على القاعدة الأصولية للرفع فقالوا في رفعه إذا كان مبتداء :(مبتدأ مرفوع و علامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر) فالتقدير هنا للمحل باعتبار أن آخر الكلمة الذي انتهى بألف لا يمكن أن يقبل بناؤه المقطعي الصوتي حرف الألف وعليه حركة الضمة، وعللوا تقدير الحرؤكة بدل

ظهورها بالتعذر أي الاستحالة المطلقة. وهذا كله من تأويل النحاة الذي لم يرد في أصولهم ، بل جاء به المتأخرون للحفاظ على قداسة الأصول وعدم المساس بها.

2- التقدير الإعرابي في الحذف

إن الحذف في أركان الجملة العربية من أهم خصائص العربية التي تميزت بها عن سائر اللغات، إذ كان يظهر بين النحاة متى ما دعت الضرورة إليه، ما لم يكن مخلا بالمعنى، وقد تتعرض أجزاء الجملة بنوعيها للحذف، وكان ذلك على نطاق واسع حتى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحو الكثيرة إلا ويتصل بالحذف والتقدير[54]. وهناك أبواب كثيرة يطرد فيها الحذف، ومن ثم التقدير، وهي المبتدأ، الخبر، المفاعل الإضافة الموصول، القسم الشرط العطف العائد. ويرى علماء اللغة أن الحذف في هذه الأبواب متصل بالقواعد الكلية التي تحكم جزئيات هذا النوع من الحذف، وقد رُدّت مسألة الحذف إلى شروط محددة لتتوافق مع أصول الفكر اللغوي العربي، و كان أهم تلك الشروط نظرية العامل التي تقتضي وجود عامل ومعمول وحركة إعرابية، و تركيب محدد في نظام الجملة، أي الإسناد: المسند والمسند إليه[55]. ويرى النحاة حذف عناصر الجملة مطرد في مواضع عديدة، نذكر منها على سبيل المثال :

1- المفعول به يرى النحاة أن عامل المفعول به قد يحذف وجوبا أو جوازا وله مواضع عدة، كقولهم: أهلا وسهلا، وكقولهم في النداء: يا محمد؛ لأن النداء مفعول به عندهم .

2-المصادر: ينصب النحاة الكثير من المصادر على تقدير ناصب محذوف إما وجوبا أو جوازا

3-جملة القسم: القسم ينص النحاة على حذف جملة القسم في مواضع، وجملة الجواب في مواضع أيضا.

وعليه يُلاحظ أن تأويل الحذف وتقديره الإعرابي أمر طارئ على الأصول اللغوية، وإنما انبر النحاة له بعدما واجهوا الاستعمالات اللغوية الفصيحة في القرآن والحديث والشعر والنثر وهي تثبت تلك المواضع من الحذف بما يستقيم معه المعنى وتحقق من خلاله تلك التركيب _ التي وقع بها الحذف _ مستويات من اللغة الفصيحة، لكنها في الحقيقة لاتتوافق مع ضوابط العمل والعامل أو الإسناد وضوابطه؛ لذلك كان النحاة يؤولون كل استعمالات القرآن المحذوفة بقولهم أن هناك قرائن ، انظر مثلا إعراب[56] (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ ...) (يوسف،35) و تقدير فاعل الفعل بدا. أما الحذف في الشعر لغياب الحرمة اللغوية له فقط تقرأ وصفهم له بالحذف غير المبرر لأن تأويل المحذوق و تقديره النحوي قبيح ، و كذا الحال في النثر .

3-التقديم والتأخير وتوظيفه في التأويل:

يعد التقديم والتأخير من أشكال الإبداع اللغوي الفني الذي يحقق عند مستخدميه مستويات من البلاغة الرفيعة، فسيبويه يقول:(إنهم يقدّمون في كلامهم ما هم ببيانه أعنى؛ وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم) [57]، والجرجاني يرى أنه(باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، ولا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه... ولطفه عندك أن قدم فيه شيئًا وحول اللفظ عن مكان إلى مكان)[58]؛ لكن في الحقيقة إن صور التقديم و التأخير هي خروج عن الأصول اللغوية التي قعّد لها العرب في تركيب الجملة العربية[59]، فالأصل عدم التقديم و التأخير[60]. وهذا سيبويه يتأول التقديم لتنقدير الصورة الأصلية للجملة كما هي في سنن العربية فيقول :(إما أن يقدم في الرتبة دون الحكم؛ كتقدم المفعول به على فاعله، وإما أن يقدم في الرتبة والحكم معًا؛ كتقديم رتبة المفعول وحكمه في باب الاشتغال إذا ما ارتفع بالابتداء؛ كما في قولهم: زيد ضربته)[61]، من هنا أصبحوا ينصون على التقديم الوجوبي، والتقديم الجوازي، فالجملة الاسمية مثلا فيها مواضع قُدم فيها الخبر وجوبا، ومواضع قُدم فيها الخبر جوازا و غيرها من المواضع .

ونثبت بعد هذا القول أن النحاة قد وجدوا بعض الجمل أوالتراكيب التي لا تتوافق مع قواعدهم فصار تأويلها لِزاما عليهم وفق أصولهم التي أقروها ؛ لذا وجدناهم ينصون على التقديم والتأخير الوجوبي تارة بما يتوافق مع الرتبة ، والتقديم والتأخير الجوازي بما يحقق المعنى البلاغي الأقوى أو الأجود وفق تصنيفهم. و هذا كله من باب التأويل والتقدير المقبول الذي لا يتعارض مع اللغة وضوابطها .

الخاتمة

خُلاصة هذه الدراسة تبين أن التأويل لم يكن وسيلة اعتباطية اتخذها النحاة لتبرير ما لم يتوافق مع الأصول و الضوابط الخاصة بالعربية ، بل كان التأويل يمارس في وقت مهم جدا لاستيعاب مفرادات كثيرة من واقع الاستعمال التي لم يشملها استقراء الأوائل، فكان التأويل بذلك محطة مهمة من محطات التنظير في النحو العربي، وقد ظهر التأويل أحيانا بصورة جامدة فكان وسيلة تعسفية في تفسير بعض الاستعمالات التي يمكن للفكر اللغوي استيعابها بمنطق أفضل، ومع ذلك يبقى التأويل آلية مهمة من آلية التوسع؛ لأنه وسع من أفق الفكر اللغوي العربي، فإذا كان النحو يضبط المعرفة، فإن التأويل يضبط النحو نفسه، ومن ثم فالتأويل بكل ألوانه وصوره التي يتجلى فيها هو وسيلة ضابطة وشارحة للقاعدة النحوية كان لابد من قيامها يوما ما .

الهوامش

[1] – انظر: تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد الله درويش ومحمد على مادة (أول) ، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة 1964. و معجم مقاييس اللغة، مادة (أول) تحقيق عبد السلام هارون دار الفكر، بيروت، 1970

[2] – انظر : لسان العرب، جمال الدين بن منظور، مادة (أول) ،دار إحياء التراث العربي مؤسسة التاريخ العربي،بيروت، 1999.

[3] – انظر : المرجع السابق ، مادة (أول) .

[4] – انظر : مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمربن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سركين، ص86 ، مكتبة الخانجي، القاهرة 1970.

[5] – انظر : لسان العرب، ابن منظور، مادة (أول) .

[6] – التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، ص 50 ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1983.

[7] – ظاهرة التأويل و صلتها باللغة، أحمد عبد الغفار، ص56 ،دار الرشيد، الرياض، 1980 .

[8] – انظر : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، أحمد عبد الغفار، ص 17 .

[9] – انظر : مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج176/2، المكتبة العصري، بيروت، 1991.

[10] – انظر : من قضايا اللغة و النحو، علي النجدي ناصف، ص89 – 90 ،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

[11] – الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين أبو الفضل السيوطي، قدم له و شرحه أحمد سليم و محمد أحمد قاسم، ص58 .

[12] – انظر : أصول النحو العربي في نظرة ابن مضاء، محمد عيد، ص166 ، عالم الكتب، القاهرة، 1989.

[13] – الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، تحقيق عبدالحسن الفتلي، ج105/1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط3 .

[14] – انظر : الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، ص85 .

[15] – انظر : أصول النحو العربي ، محمد عيد ،ص169 .

[16] – انظر : المرجع السابق ،ص169 .

[17] – انظر : توضيح ابراهيم مصطفى لقضايا العامل بين البصريين و الكوفيين و توجيه البصريين لمسائل العمل باعتمادهم التأويل في أراء الكوفيين مثلا . انظر : إحياء النحو ، لابراهيم مصطفى ، ص32 ، مؤسسة هنداوي للتعليم، مصر، 2014 .

[18] – انظر : النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، ص229، دار الفكر العربي، 1947 .

[19] – انظر : تجديد النحو ، شوقي ضيف ، ص249 باب الجملة الأساسية ، دار المعارف ، القاهرة، ط6 ، 2013.

[20] – انظر : البحر المحيط ، أثير الدين أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، ج190/4 ، المكتبة الوقفية، القاهرة .

[21] – انظر : ظاهرة التاويل في إعراب القرآن الكريم ، محمد عبدالقادر هنادي، تحقيق أحمد مكي الأنصاري، ص343، جامعة أم القرى، 1982 .

[22] – انظر : البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي ،ج190/4 .

[23] – انظر : ظاهرة التاويل في إعراب القرآن الكريم، محمد هنادي، ص11 .

[24] – انظر : شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج34/3 ، الكتب العلمية ، بيروت .

[25] – الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام هاررون، ج92/2 ، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982

[26] – انظر : الكليات،أبو البقاء الكفوي، وضع فهارسه عدنان درويش و محمد المصري، ج1/ 237 ، وزارة الثقافة، دمشق، 1976.

[27] – انظر : الخصائص ، ابن جني ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، ج63/1 ، الكتب العلمية، بيروت .

[28] – انظر : الكتاب ، سيبويه ،ج379/1 .

[29] – انظر : الخصائص ، ابن جني ، ج360/1 .

[30] – انظر : المقدمة المحتسبة، طاهر بن أحمد، تحقيق خالد عبد الكريم، ج398/2 ، المكتبة العصرية، الكويت. وشرح المفصل، ابن يعيش، ج34/3 .

[31] – انظر : حاشية الشهاب، شهاب الين الخفاجي، ج183/1 ، دار صادر، بيروت.

[32] – انظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، ص96 ، دار الشروق، بيروت .

[33] – انظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج262/2، دار الكتب العلمية،1998.

[34] – انظر : شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل، ج315/1 ، الكتب العلمية، بيروت، 2000.

– مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج726/2 .

[35] – انظر : أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم، ص229 ، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2007 .

[36] – انظر : تفسير القرطبي، أبو عبدالله محمد القرطبي، تحقيق أحمد البردوني و إبراهيم أطفش (سورة سبأ، اية28) دار الكتب المصرية، القاهرة .

[37] – انظر : مفاتيح الغيب ، الرازي ، سورة المائدة ، 71 .

[38] – انظر : مفاتيح الغيب ، الرازي ، سورة النساء، 24 .

[39] – انظر : مفاتيح الغيب ، الرازي ، سورة النساء، 1.

[40] – انظر : الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان ، ص43، عالم الكتب، القاهرة ، 2000 .

[41] – انظر : مفاتيح الغيب ، الرازي ، سورة آل عمران،49 ..

[42] – انظر : مفاتيح الغيب ، الرازي ، سورة الالنحل 106 .

[43] – انظر : مفاتيح الغيب ، الرازي ، سورة الحديد،27 .

[44] – انظر : مفاتيح الغيب، الرازي ، سورة المائدة،7 .

[45] – انظر : الخصائص، ابن جني ،ج393/1 .

[46] – انظر:طبقات النحويين واللغويين،أبو بكر محمد الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص39 ، دار المعارف، 1984.

[47] – انظر : الكتاب، سيبويه ، ج182/1 ، ج333/1 .

[48] – انظر : الخصائص،ابن جني ، ج393/1 .

[49] – انظر : الخصائص،ابن جني ، ج140/2.

[50] – انظر : مناهج البحث اللغوي ، تمام حسان، ص20 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1990 .

[51] – انظر : أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص40 .

[52] – انظر : النحو العربي أحكام و معان، فاضل السامرائي، ص24 ، دار ابن كثير ، 2014 .

[53] – انظر : أصول التفكير النحوي ،علي أبو المكارم ، ص 256. و توضيح آليات تقدير الحركة الإعرابية .

[54] – انظر : مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ص692/2 .

[55] – انظر : مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ص692/2 . و قد فصل ابن هشام القول في المسألة و أسهب .

[56] – انظر : مفاتيح الغيب، الرازي ، سورة يوسف،35 .

[57] – الكتاب ،سيبويه، ج2 /212 .

[58] – دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، ص33 ، مطبعة المدني، القاهرة ط3، 1992.

[59] – انظر : الكتاب،سيبويه ، ج56/1 .

[60] – انظر : مغني اللبيب، ابن هشام، ج579/2 ، وهمع الهوامع، السيوطي ،ج313/3

[61] – الكتاب ، سيبويه، ج1 /56 .